0

الفصل النحوي
ظواهره وعلله

الدكتور حمدي الجبالي
جامعة النجاح الوطنية
قسم اللغة العربية

1997 م

ممّا تمتاز به اللغة العربيّة مرانة التركيب، ممّا يتيح تنوّعا في أساليب العربية، واتّساعا بها. والفصل بين الشيئين المتلازمين، في التركيب اللغويّ، ظاهرة من ظواهر هذا الاتســـاع، إلا أنّ النحويين حاولوا الحدّ من هذا الاتساع، وتضيق ما جعلته اللغة انفساحا، برفضهم كثيرا من ظواهره، لأنّها لا تتوافق وما أصّلوه.

وغاية هذا البحث ها هنا هي رصد ما أمكن من هذه الظواهر، ولـمُّ شعثها، رجاء الكشف عنها أمام عيون الشادين والمهتمين بدقائق اللغة، وتنوّع أساليبها، من أبناء هذه اللغة، لعلنا نتجاوز الجدار الذي أقامه النحويون، ونقترب من واقعيّة الوضع التركيبيّ الذي كان سائدا حين وضِعت القواعد النحويّة.

مدخل:

الفصل في اللغة: الحاجز أو المسافة بين الشيئين. وفصله فصلا: ميّزه. وفصلتُ الشيء فانفصل، أي قطعته فانقطع. وذكر ابن فارس أنّ الفاء والصاء واللام كلمة تدل على تمييز الشيء من الشيء وإبانته منه[1] .

وأمّا في الاصطلاح ، فهو عند المنطقيّين: " ما يتميّز به النوع عن الآخر بذاته"[2] .

وعند العروضيّين:" كل تغيير اختُص بالعروض، ولم يجُزْ مثلُه في حشْوِ البيت، وهذا إنّما يكون بإسقاط حرف متحرّك فصاعدا، فإذا كان كذلك سمّي فصلا"[3] .

وعند البلاغيّين يقترن الفصل بمصطلح الوصْل. قال القزويني:" الوصل عطفُ بعض الجمل على بعض، والفصل تركه"[4] . وقَصَرَ البلاغيّون الفصل على ثلاثة مواضع: الأوّل أنْ يكون بين الجملتين اتحاد تامّ، وذلك بأنْ تكون الثانية توكيدا للأولى، أو بدلا منها، أو بيانا لها، والثاني أنْ يكون

---

(1) ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ط 2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، 1969م، 505/4.

(2) الخوارزمي: مفاتيح العلوم، تقديم جودت فخر الدين، دار المناهل، بيروت، ط 1، 1991م، ص 137.

(3) الفيروز أبادي: القاموس المحيط، الهيئة العامة للكتاب، 1977م، (فصل).

(4) القزويني: لتلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، (دت)، ص 175.

بينهما تباين تامّ، كأنْ يختلفا خبرا، أو إنشاءً، أو لا يكون بينهما أي مناسبة معنويّة، والثالث أنْ تكون الجملة الثانية جوابا عن سؤال مفهوم من الجملة الأولى.

وعند النحويّين يُراد من الفصل: إمّا ضمير الفصل، وهو المُسمّى عند الكوفيين عِمَادا[5] ، وإمّا الفصل بين الشيئين المتلازمين، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور، و غير ذلك. وهو موضوعنا.

وفي ظنّي أنّ البلاغيّين، علماءَ المعاني، قصّروا في دراسة الفصل، حينما قَصَرُوهُ على ترْكِ عطْفِ جملة على جملة، وأغفلوا مواطنه الأخرى، التي ذكرها النحاة، والّتي يفترض، لو تمثّلها البلاغيّون، أنْ تمدَّ عِلْمَ المعاني وتغنيه.

ولم يكن النحويّون بأفضل صُنعاً من البلاغيّين. فهم لم يُفرِدوا له بابا مخصُوصا[6] ، وإنّما جاءت ظواهره وعللها شتّى، تتوزّعها أبواب النحو ومفرداته، كما أنّهم، في الغالب الكثير، رفضوا هذه الفصول، وجعلوها مستقبحة، مرذولة.

ويختلط الفصل أحيانا عند بعض النحويّين بالاعتراض، وأنّه لا فرق بينهما، وهو ما نميل يه، غير أنّ أبا عليّ الفارسيّ يفرق بينهما، فيرى أنّ الاعتراض قد شاع في كلام العرب، واتّسع فيه، وكثُرَ، وأنّه لم يجرِ " عندهم مجرى الفصل بين الشيئين المتصلين بما هو أجنبيّ؛ لأنّ فيه تسديدا وتبيينا، فأشبه مرجل ذلك الصفة والتأكيد، فلذلك جاء بين الصلة والموصول، والفعل والفاعل، والابتداء والخبر، والمفعول وفعله، وغير ذلك"[7] .

وفيما يأتي بيان لظواهر الفصل وعللها.

الفصل بين ها التنبيه واسم الإشارة:

تدخل ها التنبيه على اسم الإشارة، المجرّد عن اللام والكاف، نحو: هذا، وهذه، وهؤلاء ...الخ، وأشار النحويّون إلى أنّه يفصل بين (ها) واسم الإشارة بضمير المشار إليه، كـ (أنا) وأخواته[1] ، وجعلوه فصلا مستحسنا فصيحا؛ لكثرة الأساليب الواردة به، كقه تعالى: {هَا أَنْتُم أولاءِ تُحِبُّونَهُم}[2] . وقد تعاد (ها) بعد الفصل توكيدا، كقوله تعالى: {هَا أَنْتُم هَؤلاءِ جَادَلْتُم عَنْهُم في الحَيَاةِ الدنْيا}[3] .

وقد بيّن الفراء حقيقة هذا الفصل وعلّته بقوله: " العرب إذا جاءت إلى اسم مكنيّ قد وُصِف بهذا وهاذان وهؤلاء فرّقوا بين (ها) و(ذا)، وجعلوا المكنيّ بينهما، وذلك في جهة التقريب، لا في غيرها، فيقولون: أينَ أنتَ؟ فيقول القائل: هأنذا، ولا يكادون يقولون: هذا أنا ... فإذا كان الكلام على غير التقريب، أو كان مع اسم ظاهر جعلوا (ها) موصولة بذا، فيقولون: هذا هو ... وأحبوا أن يفرقوا

---

[5] ينظر: حمدي الجبالي: في مصطلح النحو الكوفي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1982م، ص 23.

[6] عقد ابن جني في الخصائص فصلا حول الفروق والفصول بين فيه بعضا منها ولا سيما قبيحها. ينظر: ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط 2، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (دت)، 390/2 وما بعدها.

[7] أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات، تحقيق حسن هنداوي، ط 1، دار القلم دمشق، ودار المنارة بيروت، 1978م، ص 143.

[1] سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط 2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973- 1977م، 197/2، والأشموني: شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (دت) 104/1-105، وعبد القادر البغدادي: خزانة الأدب، دار صادر، بيروت ، (دت) ، 471/4.

[2] سورة آل عمران الآية 119.

[3] سورة النساء الآية 109.

بذلك بين معنى التقريب وبين معنى الاسم الصحيح"[4] . ومعنى التقريب، عنده، كما يرى الزّجّاج " أنك لا تقصد الخبر عن هذا الاسم، فتقول: هذا زيد"[5] .

غير أن الزّجّاج رد قول الفراء، وعلّل ذلك بأنّ الاستعمال في المضمر أكثر، " أعني أن يُفصل بين ها وذا؛ لأن التنبيه أنْ يليَ المضمر أبينُ، فإنْ قال قائل: ها زيد ذا، وهذا زيد، جاز، لا اختلاف بين الناس في ذلك"[6] .

ويفصل بينهما أيضا بكاف التشبيه، كقوله تعالى:[7] {أَهَكَذَا عَرْشُكِ}[8] ، وبـ (إنّ)، كقوله:

ها إنّ تا عِذْرَةٌ إنْ لم تَكُنْ نَفَعَتْ فَإنّ صَاحِبَها قدْ تَاهَ في البَلَـــدِ[9] [البسيط]

وبالواو، كقوله:

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا المَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهُمْ: هَذَا لَهَا هَا وَذَا لِيَا [الطويل]

أي: وهذا لي، ففصل بالواو بين ها وذا[10] . وبالقسم، كقول زهير بن أبي سلمى:

تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُ اللهِ ذَا قَسَمـاً فَاقْـدِرْ بِـذَرْعِكَ وَانْظُـرْ أيْـنَ تَنْسَـلِكُ[11] [البسيط]

الفصل بين الصلة والموصول:

لحّ النحويون على أنّ الموصول وصلته كاسم واحد، وأنّ جملة الصلة تقع بعد الموصول، لذا فقد نصّوا على منع الفصل بينهما، أو بين متعلقات الصلة، في اختيار الكلام، بما ليس من جملة الصلة نفسها، أي بالأجنبي[1] ، وأنّ هذا الفصل جائز في الضرورة الشعريّة؛ كقول الشاعر:

وأبْغَضُ مَنْ وضعْتُ إليَّ فِيهِ لِسَانِي مَعْشَرٌ عنْهُمْ أذُودُ [الوافر]

ففصل بين (فيه لساني)، وبين ما يتعلقان به، وهو (وضعتُ) بـ (إليّ)، وهو أجنبيّ؛ لأنّه متعلق بما قبل الموصول، وهو (أبغضُ)[2] .

وإنْ كان الفاصل غير أجنبيّ، كمعمول الصلة، نحو: جاء الذي زيدا ضرب، فجائز غير ممتنع[3] . ومثل ذلك في الجواز الفصلُ بالجمل على سبيل الاعتراض؛ كالاعتراض بالقسم، وجملة الحال، والنداء، وغير ذلك[4] .

---

[4] الفراء: معاني القرآن، ط 2، عالم الكتب، بيروت، 1980م، 231/1-232. وينظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، ط 3، عالم الكتب، بيروت، 1988م 402/1-403.

[5] الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي، ط 1، دار الحديث القاهرة، 1994م 463/1.

[6] المصدر نفسه 463/1.

[7] سورة النمل الآية 42.

[8] الشيخ مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، ط 3، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، 1973م 128/2، و 261/3.

[9] الأشموني:شرح الأشموني 105/1، والبغدادي: خزانة الأدب 479/2، و 487/4.

[10] سيبويه: الكتاب 354/2، والبغدادي: خزانة الأدب 479/2، و 471/4.

[11] أبو عبد الله السلسيلي: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق الشريف البركاتي، ط 1، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1986م، 258/1.

[1] المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخلق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (دت)، 193/3، وابن جني: الخصائص 402/2، والسلسيلي: شفاء العليل 249/1.

[2] أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى النماس، جـ 1، مطبعة النسر الذهبي، القاهرة، 1984م، 551/1، والسلسيلي: شفاء العليل 249/1.

[3] السيوطي: همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م، 303/1.

[4] أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص 141، والبغدادي: خزانة الأدب 481/2، والسيوطي: همع الهوامع 303/1 . ونقل السيوطي عن ابن مالك أن تكون جملة النداء بعد الخطاب، كقوله: **وأنت الذي، يا سعد، أبْتَ بمشهدٍ**، وإن لم يكن مخاطبٌ عُدّ الفصل أجنبيا ضرورةً.

وأمّا (ل) على مذهب من يثبت كونها اسما موصولا[5] فقد نقل منعُ الفصل بينها وبين صلتها مطلقا[6] . وظاهر كلام أبي عليّ الفارسيّ جواز الفصل بغير الأجنبيّ[7] .

ومن هذا الباب جواز البداءة بالحمل على المعنى، ثمّ بالحمل على اللفظ، إن وقع بين الجملتين فصل، نحو: من يقومون وينظر في أمورنا قومُك، وأمّا إنْ لم يقع فصل، نحو: من يقومون وينظر في أمورنا قومُك، فقد منع ذلك الكوفيون وأجازه البصريون. وذكر أبو حيان أن السماع ورد مع الفصل[8] .

وأمّا إن كان الموصول حرفيا؛ كـ (ما)، و (أنْ)، و (أنّ)، في المشهور، فقد منع قوم الفصل بين الموصول وصلته، وأجازه آخرون بشرط أن يكون الموصول الحرفي عاملا، كـ (ما) المصدرية[9] . ونقل عن الكوفيين جواز الفصل بين الموصول (أنْ) وصلته بالشرط، نحو: أردت أنْ إنْ تزرْني أزورَك، بالنصب، مع تجويزهم الإلغاء، وجزم (أزورك) جوابا للشرط، ونقل عن أصحاب الكسائي المنع[10] .

الفصل بين الفعل والفاعل:

من الأصول المقرّرة في كتب النحويين أنْ يلِيَ الفاعلُ الفعلَ من غير أنْ يفصل بينهما فاصل؛ لأنّ الفاعل منزّل من الفعل منزلة الجزء، فهما كالشيء الواحد[1] . وعلى الرغم من ذلك انهدم هذا الأصل، وفُصِل الفعلُ من الفاعل جوازاً بالمفعول به، نحو: ضَرَبَ عمراً زيدٌ، بل يجب الفصل إذا كان الفاعل ظاهرا والمفعول ضميرا، نحو: ضربني زيد[2] .

والأصل لحوق علامة التأنيث الفعلَ متى ما اتصل بفاعله. وقد يترتّب على الفصل بينهما حذفُ هذه العلامة، بل إنّه كلّما بعُدَ الفاعل عن فعله قويَ حذفُها منه[3] ، وازداد تركها حُسْنا[4] ؛ لكون الفاصل عِوَضا منها[5] ، كقوله تعالى: {وَأَخَذَ الَّذِيْنَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ}[6] .

ولا يستوي ترك علامة التأنيث، أو إثباتها مع الفصل، فإنْ كان الفصل بغير إلا جاز الأمران[7] . وإنْ كان بـ (إلا) لم يجز عند الجمهور إثبات علامة التأنيث، وما ورد منه حمل على القليل، أو على الضرورة الشعرية، كقوله:

مَا بَرِئَتْ مِن رِيبَةٍ وَذَمٍّ فِي حَرِبِنَا إلا بَنَاتُ العَم[8] [الرجز]

---

[5] ينظر في الخلاف في موصوليتها: السيوطي: همع الهوامع 291/1.
[6] أبو حيان: ارتشاف الضرب 551/1، والسيوطي: همع الهوامع 304/1.
[7] أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص 141.
[8] أبو علي الفارسي: ارتشاف الضرب 541/1. وينظر: السيوطي: همع الهوامع 301/1.
[9] الأشموني: شرح الأشموني ،تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط 1، مطبعة السعادة، مصر، 113/1. وينظر: ابن هشام:شرح قطر الندى،ط 11، مطبعة السعادة، مصر، ص 133.
[10] أبو حيان: تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م، ص 558.
[1] السيوطي: همع الهوامع 259/2.
[2] المصدر نفسه 259/2ـ260.
[3] السهيلي: نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، (دت)، ص 168.
[4] ابن جني: اللمع في العربية، تحقيق حامد مؤمن، ط 2، عالم الكتب ومكتبة النهضة، بيروت، 1985م، ص 80.
[5] المبرد: المقتضب 148/2، و 338.
[6] سورة هود الآية 67.
[7] أبو حيان: ارتشاف الضرب 351/1، وابن الدهان: الفصول في العربية، حققه فائز فارس، ط 1، دار الأمل اربد، ومؤسسة الرسالة بيروت، 1988م، ص 14.

ويرى ابن جنيّ أن الفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي قبيح؛ " فكلّما ازداد الجزءان اتصالا قويَ قُبْح الفصل بينهما"، **ومن قول الشاعر:**

فَقَدْ وَالشَّكُّ بَيَّنَ لِي عَنَاءٌ بوَشْكِ فِرَاقِهِمْ صُرَدٌ يَصِيْحُ [**الوافر**]

ففصل بين الفعل (بيّن)، وبين فاعله (**صُرد**) بخبر المبتدأ الذي هم (**عناء**)[9] .

ومن هذا الباب أن الضمير المنفصل في نحو: إنّما يقوم أنا، لا يكون فاعلا إلا إذا فصلت من **الفعل بإلا، نحو:** ما يقوم إلا أنا[10] .

ومنه أيضا جواز الاعتراض بين الفعل والفاعل، كقوله:

ألا هَلْ أتَاهَا ـ وَالحَوَادِثُ جَمَّةٌ ـ بأنَّ امْرَأ القَيْسِ بنِ تَمْلِكَ بَيْقَرَا[11] [الطويل]

الفصل بين المبتدأ والخبر:

لا يفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبي[1] . وإذا كان الخبر مقرونا بالفاء امتنع الفصل بينه وبين المبتدأ بالمعطوف، فلا يقال: **الذي عندك والخاتم فمؤدّبٌ**[2] .

ويرى جمهور النحاة أنّ مَن الاستفهامية إذا وقعت مبتدأ جاز أنْ يقع خبرُها نكرة، نحو: مَنْ قائمٌ؟ وخالفهم الفراء، ورأى أنّ العرب إذا أرادت ذلك فصلت بين مَنْ والنكرة بضمير، نحو: مَنْ هو **قائمٌ**[3] . وردّ أبو حيّان رأيَ الفراء لمجيء ذلك في كتاب الله من دون فصل، وهو قوله تعالى: {وَقِيْلَ **مَن رَاقٍ**}[4] . وأمّا الاعتراض بين المبتدأ والخبر فجائز مستحسن[5] .

نواسخ المبتدأ والخبر:

1. كان:

منع النحاة أن يفصل بين كان واسمها وخبرها بغير معمول الاسم، أو الخبر، فلا يجوز: كان عبدَ الله ثوبُك عَلِمْتُهُ مُعْجباً. وأمّا إذا كان الفاصل معمولا لأحد معمولي كان، فمنهم مَن أجاز الفصل إذا كان خبرها اسماً، لا فعلاً، نحو: كان زيداً عبدُ الله ضارباً، ومنعه إذا كان خبرها فعلاً، نحو: كانت زيداً الحمّى تأخذُ. ومنهم من منع المسألة مطلقاً[6] .

وذكر ابن هشام ألا خلاف بين النحويين في صحّة الفصل بين كان ومعموليها بالظرف، أو الجار والمجرور؛ للتوسع فيهما، إذا كانا معمولين للخبر، نحو: كان في الدار زيدٌ جالساً، وكان عندك زيدٌ جالسا[7] .

---

[8] أبو حيان: ارتشاف الضرب 351/1، وابن هشام: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق وتعليق عباس الصالحي،ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1986م، ص 481، وابن هشام: شرح شذور الذهب، دار الفكر، بيروت (دت)، ص 156.

[9] ابن جني: الخصائص 39/2ـ391.

[10] السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص 411.

[11] أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص 146.

[1] رضي الدين الاستراباذي: شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، (دت)، 80/1، والبغدادي: خزانة الأدب 17/1.

[2] عباس حسن: النحو الوافي،ط 4، دار المعارف بمصر، (دت)، 524/1.

[3] الفراء: معاني القرآن 26/2.

[4] سورة القيامة الآية 27. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 444/1.

[5] أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص 146.

[6] المبرد: المقتضب 98/4ـ99، وينظر حاشيته أيضا.

[7] ابن هشام: شرح شذور الذهب ص 25، وينظر: السيوطي: همع الهوامع 92/2.

2. ما العاملة عمل ليس:

منع النحويون أن يفصل بين ما ومعمولها بغير الظرف؛ لأن هذا الفصل يبطل عملها، نحو: ما أنا زيدٌ لقيتُهُ[8] . **وأمّا إذا كان الفصل بالظرف فجائز، نحو:** ما فيك زيدٌ راغباً[9] .

ومنعوا كذلك أن يفصل بين اسمها وخبرها بـ (إنْ) الخفيفة الزائدة، أو بـ (إلا)؛ لأن الفصل بالأولى يبطل عمل ما، لشبه إنْ الخفيفة الزائدة بالنافية، فكأنه دخل نفيٌ على نفْي؛ ولأن الفصل بالثانية يبطل معنى النفي في ما فينقضُ التشبيه بليس[10] .

وإن كان النحويون قد منعوا الفصل بين ما وخبرها بـ (إلا)، نحو: ما زيد إلا قائمٌ، فقد أنبَهَ البلاغيّون إلى فضله، ومزيّته، وجعلوه من باب قصر الصفة على الموصوف، أي أنه ليس للموصوف بدل القيام صفة، وهو معنى لا يتأتى إنْ لم تقع إلا فصلاً هنا[1] .

3. لا العاملة عمل ليس:

ومنع النحويون أن يفصل بين (لا) واسمها بالخبر، نحو: لا في الدار رجلٌ، وأوجبوا حينئذ تكرارها؛ لكونها ملغاة، وأن ما بعدها مرتفع على أنه مبتدأ[2] .

4. إنّ:

ومنع النحاة أيضا الفصل بين (إنّ) واسمها بالفعل[3] ، وأجازوا الفصل بالظرف؛ " لقوّة شبه إنّ بالفعل "[4] ، ولأنّ العرب تتسع في الظروف، وتجيز " فيها ما لا تجيزه في غيرها، من قبل أنّ جميع الأفعال لا تخلو منها، فهي موجودة في الكلام، وإنْ لم تذكر؛ لأنّه لا يصحّ وقوع فعل إلا في زمان، أو مكان. فلما كان معناها موجودا في الكلام أجازوا تقديمها والفصل بها بين إنّ واسمها "[5] .

ونقل ثعلب عن الفراء والكسائي أنّه إذا فصل بين إنّ وأخواتها وبين أسمائها فاصل ألغي عمل هذه الأحرف، فلا تعود تنصب، ولا ترفع[6] ، إلا أن ابن السّرّاج نقل عن الكسائي أنّها معلقة عن العمل، مبطلة، وعن الفراء أنها عاملة[7] . وهو ما أكده الفراء في معاني القرآن[8] .

ومنع الفراء، كذلك، أنْ يفصلَ (ظنّ) بين (إنّ) واسمها، نحو: إنّ زيدا لأظنّ قائم[9] ، **أو أنْ** يفصل (مذْ)، **نحو:** إنّ زيدا لمذ يومان أو يومين سائر، وهو ما أجازه الكسائي[10] .

---

[8] سيبويه: الكتاب 147/1، ورضي الدين الاستراباذي: شرح الكافية 268/1، 326.

[9] أبو حيان: البحر المحيط، مطابع النصر الحديثة، الرياض، (دت)، 329/8.

[10] الأنباري: أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة بيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، (دت)، ص 145-146، والإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، (دت)، مسألة رقم 19 ، 166/1.

[1] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، 1976م، ص 266.

[2] المبرد: المقتضب 382/4، وأبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق تركي العتيبي، ط 1، مكتبة الرشيد، الرياض، 1993م، 898/2 ، والمالقي : رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق أحمد الخراط ، ط 2 ، دار القلم ، دمشق، 1985م، ص 335.

[3] سيبويه: الكتاب 110/3.

[4] البغدادي: خزانة الأدب 572/3.

[5] أبو الحسن المجاشعي: شرح عيون الإعراب، حققه وقدم له حنا حداد، ط 1، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1985م، ص 113.

[6] ثعلب: مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، ط 2، دار المعارف بمصر، (دت)، ص 35.

[7] ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م، 232/1. وينظر: أبو حيان: تذكرة النحاة ص 602.

[8] 94/2.

[9] السيوطي: همع الهوامع 176/2.

[10] أبو حيان: ارتشاف الضرب 146/2.

وإذا وقعت (أنّ) المفتوحة الهمزة، وما في حيّزها اسما لـ (إنّ) جاز ذلك بشرط أنْ يفصل بالخبر بين (إنّ) و(أنّ)، نحو: إنّ أنّ عندي زيدا قائم[11] .

وإنْ كان النحويون قد منعوا الفصل بين (إنّ) واسمها إلا بالظرف، فقد أجاز الرضي أن تفصل عن اسمها بـ (إنّ). قال: " ألا ترى أنك تقول: إنّ إنّ زيدا قائم، مع قولهم: لا يفصل بين (إنّ) واسمها إلا بالظرف[1] .

وأجيز الفصل بين (إنّ) واسمها بالاعتراض، فمن ذلك ما حكاه سيبويه: إنّه ـ المسكينُ ـ حمقُ، فالمسكين خبر مبتدأ محذوف، وقد اعترض بهما بين اسم (إنّ) وخبرها[2] . ومثل هذا الفصل والاعتراض كثير في كلام العرب، وهو جارٍ مجرى التوكيد، والتشديد[3] .

وإذا ما دخلت لام الابتداء، أو لام التوكيد في باب (إنّ)، أخّرت هذه اللام[4] ، ووجب الفصل بينها وبين اسم (إنّ) بالظرف، كقوله تعالى: {إن في ذلك لآية}[5] ؛ لئلا يجتمع حرفان متّفقان في المعنى، وهو التوكيد[6] . وإن كان الفصل بين اللام والخبر جاز بالظرف فقط، نحو: إنّ زيدا لفي الدار قائم؛ " لكثرته في الكلام"[7] .

وإذا أريد دخول هذه اللام في خبر (إنّ)، الذي في أوّله القسم، وجب الفصل بينهما بـ (ما) الزائدة؛ كراهية اجتماع اللامين[7] ، كقوله تعالى: {وإنَّ كُلاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم رَبُّكَ أَعْمَالَهُم}[8] .

وأما إذا فصلتْ (ما) بين (إنّ) ومعمولها ـ وهو ما اصطلح على تسميته بما الكافّة ـ فالمشهور إبطالها، وإلغاء عملها[9].

وتخفف (أنّ)، ولا بدّ أنْ يفصل بينها وبين الفعل الواقع خبرا لها فاصل بحرف تنفيس، أو شرط، أو قد، أو ربّ، أو نفي بـ (لم)، أو (لا)، أو (لن)؛ ليكون هذا الفاصل عِوَضا ممّا حذِف منها، وهو التشديد والاسم، وللدلالة على أنّها المخفّفة من (أنّ)، لا أنّها المصدرية الناصبة للفعل المضارع. وإنْ منَعَ من دخول الفاصل مانع في الكلام؛ كأنْ يكون الفعل جامدا، أو للدعاء، أو كان الخبر جملة اسمية، أو في الضرورة، لم يحتج إلى شيء من هذه الفواصل[10] .

وكذلك إذا خفّفت (كأنّ)، وكان خبرها فعلا، وجب أنْ يُفصَل منها؛ إمّا بـ (قد)، وإمّا بـ (لم)[11] .

5. لا التبرئة:

---

[11] المصدر نفسه، 158/2، والمرادي: الجنى الداني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م، ص 409، والبغدادي: خزانة الأدب 294/4.

[1] الرضي: شرح الكافية 146/1.

[2] أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص 145، 146، 148. وينظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 283/3.

[3] راجع : ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، (دت)، 626/12.

[4] قيل: الأصل أن تكون هذه اللام بعد إنّ، وقيل: الأصل أن تكون قبل إنّ؛ لأنها لو قدرت بعد إنّ لزم الفصل بين إنّ ومعمولها بحرف له الصدر. ينظر: المرادي: الجنى الداني ص 129.

[5] سورة البقرة الآية 248.

[6] المبرد: المقتضب 243/2، 245، والسلسيلي: شفاء العليل 362/1.

[7] البغدادي: خزانة الأدب 391/2.

[7] الرضي: شرح الكافية 356/2، وابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله،ط 3، دار الفكر، دمشق، 1972م، ص 372.

[8] سورة هود الآية 111.

[9] المجلشعي: شرح عيون الإعراب ص 114.

[10] ينظر: أبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 795/2، و 798، والهروي: الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1982م، ص 65ـ66، وابن الدهان: الفصول ص 19، والرضي: شرح الكافية 233/2، والبغدادي: خزانة الأدب 795/2.

[11] ابن هشام:شرح قطر الندى ص 159.

شرط أكثر النحاة لإعمال (لا) التبرئة عمل (إنّ) ألا يفصل بينها وبين اسمها المبنيّ فاصل، سواء أكان الفصل بالظرف ، أم بالجار والمجرور، في حين لم يُشترط هذا الشرط في عمل (إنّ)[1] ؛ لأنّ ما بعد (لا) " بمنزلة جزء منها، ولا يصحّ أنْ تفصل بينهما، كما لا يفصل بين أجزاء الكلمة بما ليس منها، ولا يصحّ أيضا أنْ تجعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد"[2] . وقيل: إنّما لم تعمل مع الفصل لضعف عملها، فلا تقدر على العمل في البعيد عنها[3] .

وينصّ النحاة، إذا ما فصل بينها وبين اسمها فاصل، على إلغائها، ووجوب الرفع، وتكريرها بعد العطف؛ " لأنّه جعل جواب أذا عندك أم ذا؟ ولم تجعل (لا) في هذا الموضع بمنزلة ليس، وذلك لأنّهم جعلوها، إذا رفعتْ، مثلها إذا نصبتْ، لا تَفصل؛ لأنّها ليست بفعل"[4] .

وإذا عطف على اسمها المبنيّ، نحو: لا رجل وامرأة في الدار، امتنع جعل الاسمين مع (لا) اسما واحدا ، لمكان فصل حرف العطف بينهما[5] .

وإذا نعت اسم (لا)، نحو: لا رجل ظريفَ عندنا بُني مع انفصاله عن (لا)، التي هي سبب البناء، وأمّا إذا فُصل بين اسمها ونعته، نحو: لا رجل عندنا ظريفا، امتنع بناء النعت[6] .

الفعل:

1. الفصل بين قد والفعل:

قد حرف مختصّ بالفعل، ويدخل على الماضي المتصرّف، والمضارع المجرّد من الجازم، والناصب، وحرف التنفيس. وذكر سيبويه أنّه لا يُفصل بينه وبين الفعل[7] . وإنْ وقع الفصل بينهما كان فصلا قبيحا؛ " لقوّة اتّصال قد بما تدخل عليه من الأفعل. ألا تراها تُعتدّ مع الفعل كالجزء منه"[8] . وأُجيز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم، كقوله:

أَخَالِدُ قَدْ وَ اللهِ أَوطَأْتَ عَشْوَةً وَمَا العَاشِقُ المَظْلُومُ فِينَا بِسَارِقِ[9] [الطويل]

2. الفصل بين السين أو سوف وبين الفعل:

ذكر سيبويه أنّه لا يفصل بين السين، أو سوف، وبين الفعل المضارع[10] . وذكر ابن هشام وغيره أنّ سوف تنفرد عن السين بأنّها قد تفصل بالفعل الملغى، كقوله:

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ[1]

الفصل بين لام القسم والفعل:

من أقسام اللام لام القسم. وهي لا تدخل على الفعل المضارع إلا مع نون التوكيد، بشرط ألا يفصل بينها وبين الفعل فاصل؛ كمعمول الفعل، أو حرف التنفيس، أو قد، وإذا فصل امتنع دخول النون[2] نحو قوله تعالى: { وَلَئِنْ مُتْمْ أَوقُتِلْتُمْ لإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ }[3] .

---

[1] الأنباري: أسرار العربية ص 247ـ248.
[2] المجلشعي: شرح عيون الإعراب ص 122.
[3] الرضي: شرح الكافية 258/1.
[4] سيبويه: الكتاب 293/2ـ299. وينظر: المبرد: المقتضب 361/4، والسلسيلي: شفاء العليل 384/1، وأبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 999/3، و 1000.
[5] أبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 1004/3ـ1005.
[6] الرضي: شرح الكافية 262/1.
[7] سيبويه: الكتاب 114/3.
[8] ابن جني: الخصائص 391/2.
[9] المرادي: الجنى الداني ص 260.
[10] سيبويه: الكتاب ص 115/3.
[1] ابن هشام: مغني اللبيب ص 185.

ومّما يتصل بالفعل المسند إلى نون الإناث، المؤكّد بنون التوكيد الثقيلة، وجوب الفصل بين نون الإناث ونون التوكيد بألف زائدة؛ كراهية اجتماع الأمثال، نحو: هل تضربنانِّ، وقُمْنانِّ[4] .

نصب الفعل المضارع:

من الحروف التي تنصب الفعل المضارع أنْ، ولن، وكي، وإذن. وهي - كما يرى ابن هشام - عوامل ضعيفة، لا تقوى على العمل مع الفصل بينها وبين معمولها[5] . وذكر ابن السرّاج أنّه لا يجوز أنْ تفصل بين الفعل وما ينصبه بسوى إذن[6] . وفي المسألة تفصيل، هذا بيانه.

الفصل بين أنْ ومعمولها:

مذهب سيبويه[7] والجمهور[8] منع الفصل بين أنْ ومعمولها بشيء[9] ، ونقل عن بعضهم جوازه بالظرف وشبهه، نحو: أريد أنْ عندي تقعدَ، وعن الكوفيين جوازه بالشرط، نحو: أردت أنْ إنْ تزرني أزورك، بالنصب والجزم[10]، وعن أصحاب الفراء منع ذلك في السعة[11] .

ونقل البغدادي أن الفصل بين أنْ ومعمولها قبيح[12] . وصرح جماعة أنه يجوز الفصل بينهما بـ (لا) النافية[13] .

ومّما يتصل بأنْ إضمارها. فإن أضمرت بعد حتى لم يفصل بينها وبين الفعل بشيء، وجوزه الأخفش، وابن السّرّاج بالظرف ، نحو : اقعد حتى عندك يجتمعَ الناسُ ، وبالشرط ، نحو : أصحبك حتى ، إنْ قدر الله، أتعلّمَ العلم[1] . وجوزه هشام بالقسم، نحو: حتى، والله، آتيَك، وبالمفعول، نحو: حتى، زيدا، أضربَ، وبالمجرور، نحو: اصبر حتى إليك يجتمعَ الناسُ[2] . وإن أضمرت أنْ بعد أو لم يفصل بينها وبين الفعل بشيء، وجوّزه الأخفش بالشرء، نحو: لألزمنّك أو، إنْ شاء الله، تقضيَني حقّي[3] .

الفصل بين لن ومعمولها:

مذهب البصريين وهشام عدم جواز الفصل بين لن ومعمولها في الاختيار، لا بـ (لا)، ولا بغيرها، وأجاز الكسائي الفصل بمعمول الفعل، نحو: لن زيدا أكرمَ، وبالقسم، نحو: لن والله أزورَك، ووافقه الفراء في القسم، ومنعه بمعمول الفعل، ثمّ زاد جواز الفصل بالشرط، نحو: كن إنْ تزرني أزورَك، وبالظنّ، نحو: لن أظن أزورَكَ[4] .

---

(2) المرادي: الجنى الداني ص 126ـ127، وأبو حيان: البحر المحيط 97/3، و 420/8، وارتشاف الضرب 104/1ـ105.

(3) سورة آل عمران الآية 158.

(4) سيبويه: الكتاب 526/3، وابن الدهان: الفصول في العربية ص 55، وابن هشام: مغني اللبيب ص 486، والمرادي: الجنى الداني ص143، والسلسيلي: شفاء العليل 887/2.

(5) ابن هشام: شرح شذور الذهب ص 290.

(6) ابن السراج: الأصول في النحو 149/2.

(7) سيبويه: الكتاب 110/3.

(8) السيوطي: همع الهوامع 90/4.

(9) أبو حيان: البحر المحيط 111/1، وارتشاف الضرب 556/1.

(10) السيوطي: همع الهوامع 91/4.

(11) أبو حيان: البحر المحيط 111/1، وتذكرة النحاة ص 558.

(12) البغدادي: خزانة الأدب 655/3.

(13) أبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 798/2، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه 104/1.

(1) السيوطي: همع الهوامع 116/4.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 407/2، وتذكرة النحاة ص 558، والسيوطي: همع الهوامع 116/4.

(3) همع الهوامع 118/4.

(4) أبو حيان: تذكرة النحاة ص 558، وارتشاف الضرب 391/2ـ392.

ونُقل عن أصحاب الفراء منع الفصل بين لن ومعمولها في سَعة الكلام، وقد صحّحه أبو حيان؛ " لأنّ لن وأخواتها من الحروف الناصبة للأفعال، بمنزلة إنّ وأخواتها من الحروف الناصبة للأسماء، فكما لا يجوز الفصل بين إنّ واسمها، لا يجوز الفصل بين لن وأخواتها والفعل، بل الفصل بين عوامل الأفعال والأفعال أقبح منه بين عوامل الأسماء والأسماء؛ لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء"[5] .

وأجاز بعضهم الفصل بين لن ومعمولها بالظرف والجار والمجرور، للتوسع فيهما[6] .

الفصل بين كي ومعمولها:

مذهب سيبويه أنّه لا يجوز الفصل بين كي ومعمولها المنصوب، فلا يقال: جئت كي زيدٌ يقولَ ذاك[7] . وذكر السيوطي أنّه لا يجوز الفصل بينهما بالجار ولا بغيره[8] . وذكر البغدادي أنّ الفصل بينهما قبيح[9] . ونقل آخرون إجماع النحاة على أنّه يجوز الفصل بين كي ومعمولها بـ (لا) النافية، كقوله تعالى: {كَيلا يَكونَ دُولةً}[10] ، وبـ (ما) الزائدة، كقوله:

تُرِيدِينَ كَيْمَا تَجْمَعِينِي وَخَالِدًا وَهَلْ يُجْمَعُ السَّيْفَانِ فِي غِمْـــدِ [الطويل]

وبهما معا، كقوله:

أَرَدْتُ لِكَيْمَا يَعْلَمَ النَّاسُ أنّهُ سَرَاوِيلُ قَيْسٍ وَالوُفُودُ شُهُودُ[11] [الطويل]

وأمّا الفصل بغير (لا) و (ما) ففيه خلاف. فمذهب الكسائي جواز الفصل بين كي ومعمولها بالشرط، نحو: أزورك كي إنْ تكافئ أكرمْك، وبمعمول الفعل الذي دخلت عليه، نحو: أُكرمُك كي غلامي تكرمُ، وبالقسم، نحو: أزورك كي واللهِ تزورُني، مع إبطال عملها، ورفع الفعل[1] . وأجازه الفراء بالشرط، فتعلّق كي عن العمل[2] . ومذهب البصريين وهشام المنع[3] . ونقل السيوطي أنّ ابن مالك وولده أجازا الفصل بما دُكر مع العمل[4] .

وذكر الأشمونيّ أنّه إذا فصل بين كي والفعل لم يبطل عملها، خلافا للكسائي، نحو: جئت كي فيك أرغبَ، ثمّ قال: " وقيل: والصحيح أنّ الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار[5] . ومن النادر أن تقع اللام بعد كي، نحو: جئت كي لأتعلمَ، فلا يجوز أنْ تكون كي ناصبة؛ للفصل بينها وبين الفعل باللام[6] .

الفصل بين إذن ومعمولها:

إذا فُصِلتْ إذن من المستقبل وجب رفعه. وأنبه سيبويه[7] ، والمبرد[8] إلى أن الفصل ها هنا مغتفر بالقسم؛ لتصرّف إذن، وأنّها تستعمل وتلغى، وتقدّم وتؤخّر، وتدخل على الابتداء؛ ولأنّ القسم تأكيدٌ لربط إذن، كقوله:

---

(5) السيوطي: همع الهوامع 96/4.
(6) ابن جني: الخصائص 411/2.
(7) سيبويه: الكتاب 110/3. وينظر: أبو حيان: تذكرة النحاة ص 558.
(8) السيوطي: همع الهوامع 100/4.
(9) البغدادي: خزانة الأدب 655/3.
(10) سورة الحشر الآية 7.
(11) السلسيلي: شفاء العليل 2/ 9241، والبغدادي: خزانة الأدب 597/2، والسيوطي: همع الهوامع 100/4.
(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 294/2.
(2) الفراء: معاني القرآن 69/1.
(3) السلسيلي: شفاء العليل 924/2.
(4) السيوطي: همع الهوامع 100/4.
(5) الأشموني:شرح الأشموني 280/2.
(6) السيوطي: همع الهوامع 100/4.
(7) سيبويه: الكتاب 12/3. وينظر: أبو حيان: تذكرة النحاة ص 558.

إذَنْ، وَاللهِ، نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ تشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْل المَشِيبِ [الوافر]

وزاد آخرون الفصل بـ (لا)، قياسا على (أنْ)[9] ، نحو: إذن لا أكرمَك، ونسبه الأزهري للكسائيّ، على تقدير أن يكون الحرف مقدّما، كأنّك قلت: لا إذن أكرمَك، مع صحة الإبطال للحائل[10] . وأجاز الكسائيّ، مختارا الإعمال، والفرّاء وهشام، مختارين الإبطال الفصل بمعمول الفعل، نحو: إذن، فيك، أرغبَ[11] .

وأنبه آخرون متأخّرون إلى اغتفار الفصل بين إذن والمستقبل في مواضع أُخرَ.

فهو مغتفر عند ابن بابشاذ بالنداء، والدعاء، نحو: إذن ، يا زيد، أكرمَك، وإذن، يغفرُ اللهُ لك، يدخلَك الجنةَ[12] . وعند ابن عصفور والأبذي[13] ، أو عند ابن عصفور وحده[14] بالظرف والمجرور، نحو: إذن، غدا، أكرمَك، وإذن في الشدائد تجدَني. واختار أبو حيان جواز الفصل بالقسم، والظرف، والمجرور[15] .

جزم الفعل المضارع:

1-ذكر سيبويه أنّه لا يجوز أنْ يُفصل بين لم، أو لمّا، أو لا الناهية، أو لام الأمر، والأفعال المجزومة بها[1] . وأشار ابن جني إلى جواز الفصل مع (لم)، تشبيها للجازم بالجارّ[2] . وقيده جماعة في الضرورة الشعرية بالمجرور والظرف؛ كقوله:

نَوائبُ منْ لدن أبْنِ آمَ لمْ تَـزَلْ تُباكِرُ مَـنْ لمْ يالحَوادثِ تطـــرُق [الطويل]

وقوله:

فَأضْحَتْ مَغَانِيها قِفَارًا رُسُومُها كَأنْ لمْ سِوَى أهْل منَ الوحْش تُؤهلُ[3] [الطويل]

وأطلق جوازه آخرون في الضرورة[4] .

ونقل عن الفراء جواز الفصل بين (لم)، أو (لمّا)، ومعمولهما بالشرط، نحو: لم، أو لمّا إنْ تزرْني أزرْك. وهو ما منعه هشام بن معاوية[5] .

ونقل عباس حسن جواز الفصل بين (لا) الجازمة ومعمولها في الضرورة، وأشار أيضا إلى أنّ بعض النحويين أجازه بالظرف، أو المجرور، وهو ما استحسنه، نحو قولك للطائش: لا اليوم تعبثْ والقومُ يجدّون[6] .

---

[8] المبرد: المقتضب 11/2. وعليه تجد بعض المتأخرين ينصون على الفصل بالقسم فقط. ينظر: ابن الدهان: الفصول في العربية ص 52، والمرادي: الجنى الداني ص 362، وابن هشام:شرح قطر الندى ص 59.

[9] ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ص 226، وابن هشام: مغني اللبيب ص 31.

[10] أبو منصور الأزهري: تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، 1964-1967م، وما بعدها، 50/15.

[11] أبو حيان: تذكرة النحاة ص 559. وينظر: السيوطي: همع الهوامع 105/4، وابن هشام: مغني اللبيب ص 32.

[12] ابن هشام: مغني اللبيب ص 32، والمرادي: الجنى الداني ص 362، والسيوطي: همع الهوامع 105/4.

[13] السيوطي: همع الهوامع 105/4.

[14] ابن هشام: مغني اللبيب ص 32، والمرادي: الجنى الداني ص 362.

[15] أبو حيان: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م، ص 145.

[1] سيبويه: الكتاب 111/3.

[2] ابن جني: الخصائص 410/2.

[3] ابن هشام: مغني اللبيب ص 366، والبغدادي: خزانة الأدب 626/3.

[4] المرادي: الجنى الداني ص 296.

[5] ارتشاف الضرب: ارتشاف الضرب 545/2، والسيوطي: همع الهوامع 315/4.

[6] عباس حسن: النحو الوافي 384/4.

2- والفصل بين (إنْ) والفعل المجزوم جائزٌ بـ (لا)،[7] كقوله تعالى: {إنْ لا تَفْعَلُوهُ}[8] ، قبيحٌ بالاسم، جائزٌ على قبحه في الشعر، إذا كان الفعل مستقبلا، نحو: إن زيد يقم أقم. وأمّا إذا كان الفعل ماضيا، فالفصل جائز جيّد؛ لأنّ (إنْ) غير عاملة في لفظه، وأنّها أصل في الجزاء، لا تفارقه كقول الشاعر:

عَاوِدْ هَرَاةَ وَإِنْ مَعْمُورُها خَرِبَا وَأَسْعِدِ اليَوْمَ مَشْغُوفًا إذَا طَرِبَـــــا[9] [البسيط]

ونصّ النحاة على أنّ هذا الفصل في غير (إن)، من أدوات الشرط، قبيح يجوز في الضرورة، سواء أكان الفعل ماضيا، أم مستقبلا. قال الزجاج: " وإنّما يجوز الفصل في باب (إنْ)؛ لأنّ (إنْ) لم الجزاء، ولا تزول إلى غيره، فأمّا أخواتها فلا يجوز ذلك فيها إلا في الشعر، قال عدي بن زيد:

فَمَتَى وَاغِلٌ يَزُرْهم يُحَيُّـــو هُ وَتُعْطَفْ عَلَيهِ كَأسُ السَاقِـــي [الخفيف]

وقوله:

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِـــرٍ أيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلُهَا تَمِـــــلْ"[10] [الرمل]

وذكر الفراء أن الفصل بين (إنْ) خاصة والمجزوم سهل، سواء أكان الفعل مستقبلا أم ماضيا؛ " لأنّها شرط وليست باسم، ولها عود إلى الفتح، فتلقى الاسم والفعل، وتدور في الكلام فلا تعمل"[1] .

ونقل عن الكسائي أنّه أجاز الفصل سواء أكانت الأداة (إنْ) أم إحدى أخواتها، وذكر أبو حيان أن من الكوفيين من منعه بالمرفوع، وأجازه بالمنصوب والمخفوض، نحو: من زيدا تضرب أضرب، وبمن يمر أكرمه[2] .

وأمّا الفصل بين الجزاء وجوابه المجزوم، فقد نص الفراء على منعه بالمرفوع والمنصوب، نحو: إنْ عبدُ الله يقمْ أبوه يقمْ، ونحو: إنْ تأتني زيدا تضربْ. وذكر الفراء أنّ الكسائي كان " يجيز تقدمة النصب في جواب الجزاء، ولا يجوّز تقدمة المرفوع"[3] .

3- ويذكر النحويون أنّ أمّا حرف قائم مقام أداةِ الشرط وفعلِ الشرط، ولذلك يُجاب بالفاء. ولأنّه قائم مقام أداة الشرط وفعل الشرط منعوا أنْ يفصل الفعلُ بينه وبين الفاء، إلا إن كان الفعل شرطا، كقوله تعالى: { فأمّا إن كان من المقرّبين فروح وريحان }[4] ؛ لكون جملة الشرط ناقصة، لا تتمّ إلا بجملة الجواب، أو كان الفعل دعاء، مفصولا عن أمّا بالظرف، نحو: أمّا اليوم ، رحمك الله، فالأمر كذا[5] .

وأما الفصل بالمفرد؛ المبتدأ، نحو: أما زيد فمنطلق، أو الخبر، نحو: أمّا منطلق فزيد، أو المفعولِ المقدّم، نحو: أما زيدا فلا تضرب، أو المفعولِ بفعلٍ مقدّر مفسّر بمذكور، نحو: أمّا زيدا فأكرمته، أو الظرفِ، نحو: أمّا اليومَ فأقوم، أو المجرورِ، نحو: { وأمّا بنعمة ربك فحدث }[6] ، أو الحالِ، نحو: أمّا مسرعا فزيد ذاهب، أو المفعولِ له، نحو: أمّا العلمَ فعالم، أو المصدرِ ، نحو: أمّا ضربا فاضرب؛ فجائزٌ[7] .

---

(7) ابن هشام: مغني اللبيب ص 323.
(8) سورة البقرة الآية 150.
(9) سيبويه: الكتاب 112/3، والمبرد: المقتضب 74/2، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه 116/2ـ117.
(10) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 432/2. وينظر: المبرد: المقتضب 75/2، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 551/2ـ552.
(1) الفراء: معاني القرآن 422/1. وينظر: ابن السراج: الأصول في النحو 236/2.
(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 551/2ـ552، والسيوطي: همع الهوامع 325/4ـ326.
(3) الفراء: معاني القرآن 422/1. وينظر: أبو حيان: البحر المحيط 251/7، وارتشاف الضرب 557/2.
(4) سورة الواقعة الآية 88ـ89.
(5) المرادي: الجنى الداني ص 524ـ 526. وينظر: أبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 225/1.
(6) سورة الضحى الآية 11.
(7) المرادي: الجنى الداني ص 525-526. وينظر: أبو حيان: البحر المحيط 119/1.

وأجاز بعضهم أن يفصل بالمفرد بين أمّا والفاء، وإنْ كان معمولا لخبر إنّ ،نحو: أمّا عمرا فإني ضارب، أو لخبر لعلّ، أو ليت، نحو: أمّا عمرا فليتني ضارب. ومنع ذلك الجمهور، وجعلوا المنصوب معمولا لفعل مضمر[8] .

ما يعمل عمل الفعل من الأسماء:

لا يفصل المصدر من معموله بتابع، أو بغيره، فلا يقال: عجبت من ضربك الشديد زيدا، ولا: إنّي أقوى على تأديةٍ في الصباح أعمالا مختلفة، ولا: إني أبادر إلى تلبيةٍ صارخا المستغيث[9] ، كما لا يفصل بالأجنبي[10] .

والفصل بين اسم الفاعل ومعموله في السَّعة ممتنع، ولو بالظرف أو المجرور[11] ، جائز في الشعر، كقوله:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيمَى مُشمَعِلّ طَبّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادِ الكَبِلْ[1] [الرجز]

وكذلك لا يفصل بين الصّفة المشبهة ومعمولها، فلا يقال: هو كريمٌ فيها حَسَب الأبِ[2] .

ويُشترط في أفعل التفضيل أن يليه (من) التفضيليّة، نحو: زيد أفضل من عمرو. واغتفر الفصل بينه وبين (من) بمعموله ، كقوله تعالى: {النبيُّ أَوْلَى بالمُؤْمِنِينَ مِن أَنْفُسِهِمْ}[3] ، وبـ (لو)، وما اتصل به، كقوله:

وَلَفُوكِ أَطْيَبُ لو بَذَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ [الكامل]

وقال الأشمونيّ: ولا يجوز الفصل بغير ذلك[4] .

غير أن البغدادي ذكر جوازَ الفصل بمعمول اسم التفضيل، وبالنداء، كقوله:

لَمْ أَلْقَ أَخْبَثَ يَا فَرَزْدَقُ مِنْكُمُ لَيْلاً وَأَخْبَثَ بالنَّهارِ نَهَارَا [الكامل]

وأضاف أنّ الأقوى عدم الفصل؛ " لأنّ تعلّق (من) بأفعل يوجب معنى في أفعل، وهو التخصيص، فإذا فصلت بينهما ضعفت علقتهُ بهِ، ومع هذا فهو جائز، ورد القرآن به"[5] ، وذكر امتناعَ الفصل بالأجنبي[6] . وجعل السيوطي الفصل بـ (لو)، وبالنداء قليلا[7] .

التعجب:

أجاز النحويون الفصل بين (ما)، وفعل التعجب بـ (كان) الزائدة؛ لأنّها أمُّ الأفعال، لا ينفكُّ فعل من معناها، نحو: ما كان أحسن زيدا؛ ليُعلمَ أنّ ذلك وقع فيما مضى[8] . وكان السيرافيّ يذهب إلى

---

[8] ابن هشام: مغني اللبيب ص 83، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 57/2، والمرادي: الجنى الداني ص 527، والرضي: شرح الكافية 93/1، والسيوطي: همع الهوامع 359/4.

[9] السيوطي: همع الهوامع 70/5 وأبو حيان: البحر المحيط 164/1، 177، والسلسيلي: شفاء العليل 647/2.

[10] ابن هشام: مغني اللبيب ص 619.

[11] أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 204/1.

[1] البغدادي: خزانة الأدب 172/2.

[2] سيبويه: الكتاب 115/1، والبغدادي: خزانة الأدب 451/3.

[3] سورة الأحزاب الآية 6.

[4] الأشموني:شرح الأشموني 52/2.

[5] البغدادي: خزانة الأدب 494/3.

[6] المصدر نفسه 229/1.

[7] السيوطي: همع الهوامع 116/5.

[8] سيبويه: الكتاب 73/1، وابن السراج: الأصول في النحو 106/1، والرضي: شرح الكافية 309/2.

جواز أنْ تكون (كان) فعلَ التعجب، وتكونَ خبرَ (ما)، واستبعده ابن يعيش؛ " لأنّ فعل التعجب لا يكون إلا أفعل، منقولا من فعل، فجعله على غير هذا البناء عديم النظير"[9] .

وأجاز قوم الفصل بـ (أصبح)، و(أمسى)، نحو: ما أصبح أدفأها، وما أمسى أدفأها؛ لكونهما من باب (كان). ومنع ابن السَّرَّاج هذا الفصل؛ لأنّ (أمسى) و(أصبح) أزمنة مؤقتة، ولأنّه لو جاز فيهما؛ لأنّهما من باب (كان)، لجاز ذلك في: أضحى، وصار، وما زال[10] .

وفي جواز الفصل بين فعلي التعجب ومعمولهما خلاف، واضطراب في نقل المسألة.

1- فإنْ كان الفصل بالظرف وحرف الجرّ فقد نقل الجواز عن الكوفيين[11] ، والفراء، والفارسي، والمازني[12]

واختاره الشلوبين[1] ، وصحّحه ابنُ عقيل؛ للتوسع في الظرف، وحرف الجر[2] ، والسلسيليُّ لكثرة السماع، والقياس[3]. ومنعه الأخفش[4] ، والمبرّدُ؛ " لأنّ هذا الفعل، لمّا لم يتصرّف، لزم طريقة واحدة، وصار حكمه كحكم الأسماء"[5] ، غير أنّ المبرّد عاد، وأورد كلاما يفيد الجواز. قال: " وتقول: ما أحسن إنسانا قام إليه زيد، وما أقبح بالرجل أنْ يفعل كذا..."[6] ، وابنُ السّرّاج[7] .

ونسب الصيمريّ المنع إلى سيبويه؛ " لأنّ فعل التعجب لا يتصرف، وقد لزم طريقة واحدة، فضعف عن العمل"[8] . وردّ الشلوبين هذه النسبة[9] . وظاهر كلام سيبويه المنع؛ " لأنّهم لم يريدوا أن يتصرف"[10] .

وأطلق بعضهم الظرف وحرف الجر، وقيّده آخرون بكونهما معمولين لفعل التعجب، فلو قلت: ما أحسن بالمعروف آمراً، وما أحسن يوم الجمعة خطيباً، على أن يكون بالمعروف ويوما معمولين لآمر ولخطيب لم يصحّ ذلك[11].

وذكر أنه يجب الفصل بالجار والمجرور، المتعلقين بفعل التعجب، إذا كان فعل التعجب مشتملا على ضمير يعود على المجرور، نحو: ما أحقَّ بالمريض أنْ يصبرَ[12] .

2- وذكر الأشمونيّ أنّه ورد في فصيح الكلام ما يدلّ على جواز الفصل بالنداء، كقول عليّ بن أبي طالب - كرّم الله وجهه - : أعززْ عليّ أبا اليقظان أنْ أراك صريعا مجدّلا[13] .

3- وأجاز أبو عمر الجرميّ من البصريين(14) ، وهشام من الكوفيين[15] الفصل بين فعلي التعجب، ومعمولهما بالمصدر، نحو: ما أحسن إحسانا زيدا. ومنعه الجمهور.

---

(9) ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المثنى القاهرة، (دت)، 150/7.

(10) ابن السراج: الأصول في النحو 406/1، وينظر: ابن يعيش:شرح المفصل 151/7ـ152.

(11) الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي، شرح محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق، (دت)، ص 86.

(12) الرضي: شرح الكافية 309/2.

(1) أبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 892/2.

(2) ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق، جـ 1، 1980م، وجـ 2، 157/2.

(3) السلسيلي: شفاء العليل 603/2 وما بعدها.

(4) الرضي: شرح الكافية 309/2.

(5) المبرد: المقتضب 178/4، وينظر: الرضي: شرح الكافية 309/2، والسيوطي: همع الهوامع 91/2.

(6) الصدر نفسه 187/4.

(7) ابن السراج: الأصول في النحو 106/1ـ107.

(8) ابن إسحق الصيمري: التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي مصطفى، ط 1، 1403 هـ، دار الفكر، دمشق، 268/1.

(9) أبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 892/2.

(10) سيبويه: الكتاب 73/1.

(11) أبو حيان: النكت الحسان ص 137، وينظر: الرضي: شرح الكافية 309/2.

(12) عباس حسن: النحو الوافي 359/3.

(13) الأشموني:شرح الأشموني 27/2ـ28.

(14) المصدر نفسه 28/2.

4- وأجاز هشام من الكوفيين الفصل بينهما بالحال، إنْ تعلق الحال بمعمولهما، نحو: ما أحسن مجرّدةً هنداً. ومنعه الجمهور؛ لضعف الفعلين بعدم التصرف، فلا يقويان على هذا الفصل كالحرف[16]. ونقل جماعة من النحويين الإجماع على منع مثل هذا الفصل. وبيّن أبو حيان أن هذا غير صحيح[17].

وفي ظني أنّ في جواز الفصل بين فعلي العجب ومعمولهما، مطلقا، فسحةً، وتنويعا في أساليب العربية، وطرائق التعبير ضمن أسلوب تأثري، وضعه النحاة في قالب ثابت جامد، بل إنّني أجد فيه دِلالة على التأثر والانفعال أبلغ منها لو التُزِمَ ما أصّله النحويون، ونصّوا على أنه هو الأسلوب العالي الفصيح.

المدح والذم:

نقل السيوطي عن ابن أبي الربيع، وجمهور النحويين، أنّه لا يفصل بين فعل المدح، أو فعل الذم، وفاعلهما، لا بظرف، ولا بغيره. ونقل عن كتاب (البسيط) جواز الفصل؛ لتصرف فعل المدح في رفعه الظاهر، والمضمر، وعدم التركيب[1].

وأجازه الكسائيّ إذا كان الظرف معمولا للفاعل، نحو: نِعمَ فيك الراغب زيد. وردّ ذلك ابن السّرّاج بقوله: " ولا أعرفه مسموعا من كلام العرب"[2]. إلا أنّ أبا حيّان ذكر أنّ في الشعر ما يدلّ على جوازه، كقوله:

فَبَادَرْنَ الدِّيَارَ يَزِفْنَ فِيهَـــــا وَبِئْسَ مِنَ المَلِيحَاتِ البَدِيـــــلُ [الوافر]

بل إنّه ورد مفصولاً بـ (إذن)، والقسم، كقوله:

أَرُوحُ وَلَمْ أُحْدِثْ لِلَيلَى زِيَارَةً لَبِئْسَ إِذَنْ رَاعِي المَوَدّةِ وَالوَصْلِ [الطويل]

وكقوله:

بِئْسَ عَمْرُ اللهِ قَومٌ طُرِقُـوا فَقَرَوْا جَارَهُمْ لَحْمـــاً وَحِرْ[3] [الرمل]

وإذا أضمر الفاعل، وفسّر بنكرة جاز، عند جمهور النحويين، أن يفصل بين الفعل والنكرة ظرف، أو جارّ ومجرور[4]، كقوله تعالى: {بئس للظالمين بدلا}[5].

وفي حبّذا لا يصحّ أنْ يفصلَ حرف التنبيه (ها) بين (ذا) و (حبّ)؛ لِلُزوم حبّذا طريقة واحدة[7]. وأجيز الفصل بين حبذا والمخصوص بالمدح بالنداء، كقول كثيّر عزّة:

وَقُلْتُ وَفِي الأَحْشَاءِ دَاءٌ مُخَامِرٌ أَلا حَبَّذَا يَا عَزُّ ذَاكَ التَّسَاتُرُ[8] [الطويل]

المنصوبات:

الفصل بين الفعل ومفعوله:

يجوز الفصل، بالاعتراض، بين الفعل ومفعوله، كقول أبي النجم:

وَبُدِّلْتُ، وَالدَّهْرُ دُو تَبَدُّلِ، هَيْفًا دَبُورًا بِالصِّبَا وَالشَّمْأَلِ[9] [الرجز]

---

(15) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، القاهرة، (دت)، 90/2.
(16) المساعد 157/2، وهمع الهوامع 61/5، والموفي في النحو الكوفي ص 86.
(17) أبو حيان: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق سدني جليزر، نيوهافن، 1367 هـ، ص 381.
(1) السيوطي: همع الهوامع 32/5.
(2) ابن السراج: الأصول في النحو 119/1.
(3) السيوطي: همع الهوامع 32/5-33.
(4) السهيلي: شفاء العليل 604/2، وينظر: ابن السراج: الأصول في النحو 119/1.
(5) سورة الكهف الآية 50.
(7) أبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 309/3. وينظر: السيوطي: همع الهوامع 46/5.
(8) السيوطي: همع الهوامع 48/5.
(9) أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص 148، والأنباري: الإنصاف 80/1، وابن منظور: لسان العرب 242/12.

وإذا تقدم المفعول به على عامله مفصولا بحرف الاستفهام لم يجز نصبه، نحو: زيداً هل ضربت، " إلا أنْ تريد
معنى الهاء مع ضعفه فترفع"[1] .

وتُعلّق الأفعال القلبية عن العمل، إذا فصل بينها وبين معموليها فاصل؛ كلام الابتداء، ولام القسم، والاستفهام، وما وإنْ ولا النافيات، ولو، ولعل[2] .

وإذا أجري القول مجرى الظنّ اشترط فيه شروط، منها أنْ يسبق باستفهام، ويجوز أنْ يفصل بينه وبين الاستفهام بالظرف، كقوله:

أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدارَ جَامِعَةً شَمْلِي بهم؟ أَمْ تَقُولُ البُعْدَ مَحْتُوما [البسيط]

وبالمجرور، كقولك: أفي الدار تقولُ زيدا جالسا، وبمعمول الفعل، كقوله:

أَجُهَّالا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أبيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَـــــا[3] [الوافر]

ويذكر النحاة أنّه إذا فصل بينهما بغير ما سبق تعيّنت الحكاية، نحو: أأنتَ تقولُ زيدٌ منطلقٌ[4] .

ويشترط النحويون في الاشتغال أنْ يتصل الاسمُ المشغولُ عنه بعامله، وإلا كان له حكم آخر. فيتعيّن الرفع إذا فُصل بينهما بأجنبيّ، نحو: زيد أنت تضربه؛ لأنّ المفصول لا يعمل، ولا يفسّر[5] ، أو صل بينهما بحرف له الصدر ؛ كأدوات الاستفهام، والشرط، ولام الابتداء، وما النافية[6] . والرفع في هذا الباب أولى من النصب، إذا فصل بين حرف الاستفهام واسم، نحو: أأنت زيد ضربته؛ لأن (أنت) مبتدأ، لا فاعل له، فبقي خبر المبتدأ، وهو (زيد)، بلا همزة، إلا أن يكون الفصل بالظرف، فيختار النصب اتفاقا، نحو: أاليومَ زيداً ضربته؛ " لكون الظرف متعلقا بالفعل، فالأولى بهمزة الاستفهام، إذنْ، أنْ تقدّر داخلة على فعل"[7] ؛ ولأن الفصل بالظرف كلا فصل[8] .

الفصل بين المفعول معه والواو:

ومن أحكام المفعول معه أنّه لا يفصل بينه وبين الواو، لا بظرف، ولا بغيره، فلا يقال: جئت وَاليومَ طلوعَ الشمس. والعلة في ذلك عند النحويين أن الواو ها هنا نزلت منزلة حرف الجر مع مجروره[9] .

الفصل بين المنادى وأداة النداء:

ويجوز الفصل بالأمر، اعتراضا، بين أداة النداء والمنادى، كقول الشاعر:

ألا يَا، فَابْكِ تَهْيامًا، لَطِيفاً واذْري الدّمْعَ تَسْكَاباً وَكِيفا [الوافر]

أراد: يا لطيفة، فرخم، وفصل بالأمر[10] .

ومنعوا فصل المنادى المضاف باللام، إلا في الضرورة الشعرية، كقوله:

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ ضَرَّارًا لأقْـوَامِ[1] [البسيط]

---

(1) سيبويه: الكتاب 127/1.
(2) علي الحمد ويوسف الزعبي: المعجم الوافي في النحو العربي، منشورات دار الثقافة والفنون، عمّان، 1984م، ص 154ـ155.
(3) سيبويه: الكتاب 123/1، وابن هشام: شرح شذور الذهب ص 379ـ380، والبغدادي: خزانة الأدب 23/4.
(4) سيبويه: الكتاب 123/1، وابن هشام: شرح شذور الذهب ص 381.
(5) الأشموني:شرح الأشموني 333/1، والسيوطي: همع الهوامع 151/5.
(6) أبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 759/2.
(7) الرضي: شرح الكافية 168/1، وينظر: 173/1.
(8) الأشموني:شرح الأشموني 336/1.
(9) السيوطي: همع الهوامع 240/3
(10) السلسيلي: شفاء العليل 804/2، والسيوطي: همع الهوامع 45/3.

وذكر الرضي أنّ (أيّ) في نداء المعرف بال، نحو: يا أيها الرجل، فاصلة بين حرف النداء والمنادى[2] .

العدد وكناياته:

الأصل عند النحويين أنّه لا يجوز الفصل بين العدد وتمييزه، إلا في الضرورة الشعرية؛ كقول الشاعر:

لِي خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً مَا أَسْتَطِيعُ عَلَى الفِرَاشِ رُقَادِي[3] [الكامل]

ويجوز في الأعداد من (3 - 10) الفصل بينها وبين مميّزها بـ (من)، كقوله تعالى[4] : { فخذ أربعة من الطير }[5] . كما يجوز الفصل بين العدد المميّز بشيئين بلفظ بَيْنَ، أو من، أو بهما معا، كقولك: اشتريت خمس عشرة بين ناقة وجمل، أو خمس عشرة من ناقة وجمل[6] .

والأصل والأقوى اتصال كم الاستفهامية بمميّزها، إلا أنّه يجوز الفصل بينهما اختيارا، ويكثر بالظرف والمجرور، وبعامل كم، وبالخبر. والعلة في جواز ذلك أنّ كم لمّا لزمت الصدر جُعل الفصل بينها وبين ما عملت فيه عِوَضا من التصرّف، الذي مُنعته[7] .

ومذهب الكوفيين في كم الخبرية جواز الفصل ـ في السَّعة ـ بينها وبين مميّزها المخفوض؛ بالظرف أو حرف الجر؛ لأنّ خفضه بـ (من) مقدّرة، لا بإضافته إلى كم[8] . ومذهب البصريين جواز الفصل ووجوب نصب التمييز، حملا على الاستفهامية؛ لأنّ الفصل يبطل معنى الإضافة، ويعيد المعنى إلى الاستفهام، فتنصب النكرة على التمييز[9] ، ومنعوا الفصل مع جر التمييز إلا في الضرورة الشعرية، كقوله:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَـــى وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَـــــهْ[10] [الرمل]

ومذهب يونس جوازه إنْ كان الفصل بالظرف الناقص، نحو: كم بك مأخوذٍ أتاني، وكم اليومَ جائع جاءني، ومنعه إنْ كان بالظرف التامّ[11] . ورد هذا المذهب بأنّه لا فرق بين الظرف التام، والناقص في الفصل، بل إنّهما يجريان مجرى واحدا[13] .

وإذا كان الفصل بجملة لم يجز جرُّ التمييز، لا في الكلام، ولا في الشعر عند سيبويه[1] ، والبصريين؛ لامتناع الفصل بين المتضايفين[2] . وجوّزه الكوفيون بناء على أنّ جرّه بـ (من) ، لا بالإضافة[3] . وأجازه المبرّد في الشعر، كقوله:

---

(1) الرضي: شرح الكافية 265/1، والسيوطي: همع الهوامع 39/3ـ40.
(2) الرضي: شرح الكافية 142/1، 143.
(3) الكتب: سيبويه، بولاق، 1316هـ، 292/1، والمبرد: المقتضب 55/3، والسلسيلي: شفاء العليل 579/2.
(4) سورة البقرة الآية 260.
(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 356/1، 359.
(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 368/1، والسلسيلي: شفاء العليل 573/2، والبغدادي: خزانة الأدب 317/3.
(7) المبرد: المقتضب 55/3، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه 211/4، وابن الدهان: الفصول في العربية ص 97.
(8) أبو حيان: ارتشاف الضرب 377/1، والسيوطي: همع الهوامع 82/4.
(9) ابن هشام: شرح جمل الزجاجي، دراسة وتحقيق علي محسن عيسى، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1986م، ص 216.
(10) سيبويه: الكتاب 164/2ـ167، والأنباري: الإنصاف مسألة رقم 11، وأسرار العربية ص 216، وابن عقيل: المساعد 112/2ـ113، والرضي: شرح الكافية 223/1.
(11) أبو حيان: ارتشاف الضرب 377/1.
(13) السيوطي: همع الهوامع 83/4.
(1) سيبويه: الكتاب 167/2. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 377/1.
(2) الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 11، والسيوطي: همع الهوامع 83/4.
(3) ابن عقيل: المساعد 112/2ـ 113، والسيوطي: همع الهوامع 83/4.

كَمْ نالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إذْ لا أكادُ مِنَ الإقْتارِ أحْتَمِلُ[4] [البسيط]

وإذا فصل بين كم ومميّزها بفعل متعدٍ، متسلّط على كم، فالأحسن جرّ التمييز بـ(من) ؛ لئلا يلتبس بمفعول الفعل، كقوله تعالى[5] : { كم تركوا من جنات }[6] . وذكر بعضهم وجوب (من)[7] .

وأنبه النحاة أنّ كأيّن لا تضاف إلى تمييزها، وأنّ الأفصح اتّصالها به، ثمّ نصّوا على جواز فصلها منه بالجملة، كقوله:

وَكائِنْ رَدَدْنَا عَنْكُمُ مِنْ مُدَجَّجٍ يَجِيءُ أمَامَ الألْفِ يَرْدِي مُقَنَّعَا [الطويل]

وبالظرف، كقوله:

وَكَائِنْ بالأبَاطِحِ مِنْ صَدِيــقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ المُصَابَا[8] [الوافر]

الفصل بين حرف الجر ومجروره:

ألحّ النحاة على أنّ الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد[9] ، وأنّ حرف الجر قد يتنزل من المجرور منزلة الحرف من الكلمة[10] . وألحوا على أنّه كلما ازداد الجزءان اتصالا امتنع الفصل بينهما، وقوي قُبحُه[11] ؛ لذلك منع جمهورهم الفصل بين حرف الجر ومجروره، اختيارا، وأجازوه في الشعر[13] ، بالظروف وما أشبهها[15] ، ووصفوه بالقبح[16] ، والفحش[17] ، وبأنّه أقبح من الفصل بين المضاف والمضاف إليه[18] وبأنّه خبث[19] .

وذكروا منه الفصل بالظرف، كقوله[1] :

إنَّ عَمْرًا لا خَيْرَ فِي، اليَوْمَ، عَمْرٍو إن عَمْرًا مُكثرُ الأحْـــــزَان [الخفيف]

والفصل بالجار والمجرور، كقوله[2] :

مُخَلّقةٌ لا يُسْتَطاعُ ارْتِقَاؤُهَـــــا وَلَيْسَ إلى، مِنْهَا، النُّزُول سَبِيلُ [الطويل]

والفصل بالقسم، نحو: اشتريته بواللهِ درهمٍ. ووصف جماعة الفصل بالقسم بأنّه نادر[3] . ونقل ابن السّرّاج عن الأخفش أنّه أجاز الفصل بين ربّ ومجرورها بالأيمان (القسم)، نحو: رب، و اللهِ،

---

(4) المبرد: المقتضب 61/3. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 377/1، والسيوطي: همع الهوامع 83/4.

(5) سورة الدخان الآية 25.

(6) العكبري: إملاء ما منّ به الرحمن، تحقيق وتصحيح إبراهيم عطوة عوض، ط 2، البابي الحلبي، القاهرة، 1969م، 90/1.

(7) ابن الحاجب: الكافية في النحو، تحقيق طارق نجم عبد الله، ط 1، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة، 1986م، ص 97.

(8) أبو حيان: ارتشاف الضرب 388/1، والسيوطي: همع الهوامع 85/4.

(9) الأنباري: أسرار العربية ص 216.

(10) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، 506/1-506.

(11) ابن جني: الخصائص 390/2.

(13) سيبويه: الكتاب 174/1، 175، 178-180، وابن السراج: الأصول في النحو 422/1، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه 62/3،

(15) المبرد: المقتضب 62/3.

(16) سيبويه: الكتاب 502/3.

(17) ابن يعيش:شرح المفصل 23/3.

(18) ابن جني: الخصائص 295/2.

(19) الكتاب 124/2.

(1) ينظر: الأشموني:شرح الأشموني 487/2، والسلسيلي: شفاء العليل 682/2.

(2) ابن عصفور:شرح جمل الزجاجي 507/1. ويروى صدره: لو كنت في خلقاء أو رأس شاهقٍ ينظر: الأشموني: شرح الأشموني 487/2.

(3) الأشموني:شرح الأشموني 487/2، والسلسيلي: شفاء العليل 682/2.

رجلٍ قد رأيتُ. ومنعه هو[4] . ونقل ابن عصفور جواز الفصل بالقسم عن خلف الأحمر, ومنعه أيضا[5] . ولم يستبعده أبو حيان، " إلا أنّ الاحتياط ألا يقدم عليه إلا بسماع"[6] .

والفصل بالفعل، فقد نقل عن الكسائي أنه حكى: أخته بأدّى ألفِ درهمٍ[7] .

وذكر ابن جني الفصل بـ (كان)، كقوله:

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَـــــى عَلَى، كانَ، المُسَوَمَةِ العِـرَابِ [الوافر]

وأجازه " من قِبَل أنّها زائدة مؤكّدة "[8] .

ومنه الفصل بـ **(لا) الزائدة**، نحو: جئت بلا زادٍ، وغضبت من لا شيءٍ[9] ، والفصل بـ (ما) الزائدة، كقوله تعالى: {فبما نقضِهم ميثاقَهم }[10] ، وقوله: { عمّا قليلٍ }[11] . ومثل هذا الفصل جائز غير مستكره[12] .

الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

أنبه النحاة إلى أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه كثير[13] ، غير عزيز[14] في كلام العرب. وذكروا أنّه يفصل بينهما بالفعل[15] ، والفاعل[16] ، والمفعول به[17] ، والمفعول لأجله[18] ، والنداء،[19] والنعت[20]، والمعطوف[21]، والتوكيد اللفظي[1] ، والظرف[2] ، وحرف الجر[3] ،

---

(4) ابن السراج: الأصول في النحو 422/1.

(5) ابن عصفور:شرح جمل الزجاجي 506/1. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 456/2ـ457.

(6) السيوطي: همع الهوامع 227/4.

(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 474/2، وابن يعيش:شرح المفصل 23/3.

(8) ابن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق السقا وآخرين، ط 1، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1954م، 298/1.

(9) ابن هشام: مغني اللبيب ص 323، والبغدادي: خزانة الأدب 94/2، والسيوطي: همع الهوامع 202/2.

(10) سورة النساء الآية 155.

(11) سورة المؤمنون الآية 40.

(12) ابن جني:سر صناعة الإعراب 298/1، والأشموني:شرح الأشموني 478/1.

(13) ابن جني: الخصائص 409/2.

(14) الرضي: شرح الكافية 293/1.

(15) كقوله: **فأصبحت بعد، خط، بهجتها كأن قفرا رسومها قلما** . البغدادي: خزانة الأدب 252/2

(16) كقوله: **أنجبَ أيامَ، والداهُ بـــــه، إذْ نجلاهفنِعْمَ ما نجـلا** . السلسيلي: شفاء العليل 726/2. = =

=(17) كقوله: **فزججْتها بمزجّـــــةٍ زج، القلوصَ، أبي مـــــزادهِ**. الأنباري: الإنصاف 427/2.

(18) كقوله: **أشمُّ كأنّه رجل عبـــوسٌ معاودُ، جرأةً، وقتِ الهـــوادي**. السيوطي: همع الهوامع 297/4.

(19) كقوله: **كأنّ برذون، أبا عصـــلٍ، زيدٍ حمارٌ دُقّ باللّجـــــــامِ**. السلسيلي:شفاء العليل 726/2.

(20) كقوله: **نجوتَ وقد بلّ المرادي سيفه من ابن أبي، شيخ الأباطح، طالب**. السلسيلي: شفاء العليل 727/2.

(21) **كقوله: إلا علالة، أو بـــــدا**هة، سابـــح نهد الجزاره. في أحد توجيهات هذا البيت. ينظر: خزانة الأدب 246/2ـ247.

(1) كقوله: **يا تيم تيم عـــــــديّ . الرضي**: شرح الكافية 293/1.

(2) كقوله: **كما خُط الكتابُ بكفٍّ يوما يهوديٍّ يُقاربُ أو يُزيـــــــلُ**. الأنباري: الإنصاف 432/2.

(3) كقوله: **كأنّ أصواتَ، من إيغالهن بنا أواخر الميس أنقاضُ الفراريـــج**. البغدادي: خزانة الأدب 250/2

والقسم[4] ، والجملة الشرطية[5] ، **وإمّا**[6] ، وما[7] ، **وأنْ**[8] ، واللام الجارة الزائدة[9] ، واللام الزائدة غير الجارة[10] . وعلى الرغم من ذلك فلم يكن موقفهم واحدا من هذه المسألة.

فقد نقل بعضهم عن يونس أنّه يجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف **الجر في السّعة**[11] ، ونقل آخرون أنه قيد ذلك بالظرف التام خاصّة[12] ، وهو ما أكده الرضي[13] .

ومذهب أكثر النحويين انّه لا يجوز إلا في الشعر ضرورة[14] . ونقل عن الكوفيين جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر، لضرورة الشعر؛ لكثرته في الكلام، وعن البصريين أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر؛ لأنّه يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما[15] .

ورأى ابن مالك أنّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، اختيارا، بما عمل فيه المضاف من مفعول، أو ظرف، أو شبهه[16] ؛ "لأن كون الفاصل معمولا للمضاف إليه يزيل أجنبيته، وكونه غير فاعل يسوغ فيه تأخيره، فيكون الفصل لا فصل "[17] . ونقل عنه أنه من أحسن الضرورات، وأنّه إنْ لم يتعلّق الفاصل **بالمضاف ضعف عنده** (18).

وذهب ابن هشام إلى أنّ مسائل الفصل سبع، منها ثلاث جائزة في السّعة؛ وهي: أنْ يكون المضاف مصدرا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل مفعوله أو ظرفه. والثانية أن يكون المضاف وصفا، والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني، أو ظرفه. والثالثة أن يكون الفاصل قسما. والأربع الباقية تختص الشعر، وهي: الفصل بالأجنبي؛ أي معمول غير المضاف؛ كالفاعل، والمفعول، والظرف. والثانية الفصل بفاعل المضاف. والثالثة الفصل بنعت المضاف. والأخيرة **بالفصل بالنداء**[1] .

وذكر الأشمونيّ أنّ من الفصل ما هو جائز في السعة، خلافا للبصريين في تخصيصهم ذلك **بالشعر، مطلقا**[2] . ومن ذلك جواز نصب المنادى المكرر إذا ولي الثاني اسم مجرور، كقوله:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبَا لَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ[3] [البسيط]

---

(4) **حكى الكسائي: هذا غلامُ، واللهِ، زيدٍ. الأنباري: الإنصاف** 435/2.

(5) **حكى ابن الأعرابي: هو غلامُ، إنْ شاء اللهُ، أخيك. الرضي:** شرح الكافية 293/1.

(6) كقوله: **هما خطتا، إمّا، إسار ومنّةٍ وإمّا دم، والقتلُ بالحرّ أجـــدرُ**. ابن هشام: مغني اللبيب ص 843.

(7) كقوله: **يا شاة، ما، قنْصٍ لمن حلّت به حَرُمتْ علي وليْتَ لم تحـــــرمِ**. الهروي: الأزهية ص 79.

(8) كقوله تعالى: {**فلما، أنْ، جاء البشير**}. سورة يوسف الآية 96.

(9) كقوله:**قالت بنو عامر خالوا بني أسد يا بؤسَ للجهل ضَرّارا لأقـــوام**. سيبويه: **الكتاب** 297/2.

(10) كقولهم:**لا أبا لك، ولا غلامي لك. المقتضب** 374/4. ومثل هذا منقاس عند يونس. **الرضي:** شرح الكافية 293/1.

(11) السيوطي: همع الهوامع 83/4.

(12) أبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 942/3.

(13) **الرضي:** شرح الكافية 266/1، و 293/2.

(14) سيبويه: **الكتاب** 178/1 وما بعدها، المبرد: المقتضب 376/4، وابن جني: الخصائص 390/2، والفراء: معاني القرآن 1/ 358، و 81/2-82، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 168/3-169، وأبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 942/3- 944، **والرضي:** شرح الكافية 293/1.

(15) الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 60، ص 427/2. وينظر: السلسيلي: شفاء العليل 604/2، والسيوطي: همع الهوامع 295/4.

(16) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، دار الفكر، بيروت، ط 9، 1974م، 44/3-45.

(17) **ابن مالك:شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** ص 375. (18) السلسيلي:**شفاء** العليل 725/2-726.

(1) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 6، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1980م، 226/2-236.

(2) **الأشموني:شرح الأشموني** 529/2.

(3) **الرضي:** شرح الكافية 146/1.

وصحح أبو حيان الفصل بالمفعول به لوجوده في القراءة القرآنية[4] .

وذهب بعض المحدثين إلى أنّ " الأخذ برأي البصريين أفضل، حرصا على وضوح المعاني، وجريا على مراعاة النسق الأصيل في تركيب الأساليب. فمما لا شك فيه أن الفصل بين المتضايفين لا يخلو من إسدال ستار ما على المعنى، لا يرتفع، ولا يزول إلا بعد عناء فكري يقصر، أو يطول، وأنّ الأسلوب المشتمل على الفصل غريب على اللسان والآذان، ولا سيما اليوم"[5] . كما أن في إهمال رأي غيرهم تضييقا وحصرا لأساليب العربية.

التوابـع:

التوكيد:

من نافلة القول أنّ التوكيد اللفظي يجري في الألفاظ كافة، سواء أكانت أسماء، أم أفعالا، أم حروفا، أم جملا، أم غير ذلك.

فإذا أكّد الحرفُ غير المستقل[6] ، وكان على حرف واحد كواو العطف، وحرف الجر، لم يكرر وحده، إلا في الشعر؛ كقوله:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ [الرجز]

وإذا لم يكن غير المستقل على حرف واحد، ولا واجب الاتصال، جاز تكريره وحده، نحو: إنّ إنّ زيدا قائم، والأحسن الفصل بينهما، نحو: إنّ في الدار إنّ زيدا قائم.

وأمّا توكيد المستقل فيجوز بلا فصل، نحو قول الشاعر:

لا لا أبُوحُ بِحُبِّ مَيَّةَ إنَّهَا أخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودَا [الكامل]

أو مع فصل، كقوله تعالى: {وهم بالآخرة هم كافرون}[1] ، وقول الشاعر:

تَرَاكِها منْ إبلٍ تَرَاكِها[2] [الرجز]

ويجوز كذلك الفصل بين ألفاظ التوكيد المعنوي ومؤكّداتها، كقول الشاعر:

إذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أرْبَعا إذَا الْتَثَ الدَّهْرَ أبْكِي أجْمَعَا [الرجز]

وقوله تعالى[3] : {ولا يحزنّ ويرضينّ بما آتيتهن كلهن}[4] .

وقد اختلف النحاة في الفصل بالحرف (إمّا) بين المؤكَّد والمؤكّد، نحو: سأسعدُ بالقوم إمّا كلهم، وإمّا بعضهم؛ فأجازه الكسائي والفراء، ومنعه الجمهور[5] .

وإذا أكّد ضمير الرفع المتصل، أو المستتر معنوياً، وجب الفصل عند البصريين، نحو: جئت أنا نفسي[6] .

النـعـت:

نصّ النحاة على أنّ الفصل بين النعت والمنعوت ليس سهلا؛ لأنهما كشيء واحد، كما الفصل بين البدل والمبدل منه؛ لأنّ البدل على نية تكرار العامل[7] ، وليس النعت كذلك. فاشترط جمهورهم

---

[4] أبو حيان: البحر المحيط 229/4ـ230.

[5] عباس حسن: النحو الوافي 71/3.

[6] المستقل من الحروف ما يجوز الابتداء به ، مع الوقوف عليه ، وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك . ينظر : الرضي: شرح الكافية 331/1.

[1] سورة هود الآية 19.

[2] الرضي: شرح الكافية 331/1ـ332، والسلسيلي: شفاء العليل 744/2.

[3] سورة الأحزاب الآية 51.

[4] ابن هشام: مغني اللبيب ص 800، والأشموني:شرح الأشموني 82/2، والبغدادي: خزانة الأدب 357/2.

[5] أبو حيان: ارتشاف الضرب 662/2، وابن عقيل: المساعد 476/2.

[6] ابن الحاجب: شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب، بغداد، 1400هـ، ص 266.

لصحة الفصل بين النعت والمنعوت ألا يكون الفاصل أجنبيّا، نحو: ضرب هندا غلامُها التميميَّةَ، وإنْ كان الفاصل أجنبيّا فغير جائز، كقوله تعالى: {لكلٍّ جعلنا منكم شرعة ومنهاجا}[7] ، بجعل (منكم) صفة لـ (كل)[8] . وقد جوّز الرضيّ ذلك؛ " لأنّ الفصل بين الوصف والموصوف بالأجنبيّ غير ممتنع "[9] .

ونقِل عن هشام بن معاوية أنّه منع الفصل بين النعت والمنعوت بحرف الجر مطلقا، نحو: قام زيد في الدار الظريفُ، وعن الفراء الجواز إنْ كان حرف الجر تاما، أي تم الكلام به، والمنع إنْ كان حرف الجر ناقصا[10] .

وذكروا أنّه لا يفصل بين الصفة والموصوف بـ (إلا)، فلا يقال: جاءني رجلٌ إلا راكبٌ[11] .

كما لا يفصل بين اسم الإشارة ونعته في نحو: يا أيّهذا الرجل، فلا يجوز ها هنا : يا أيّهذا اليوم الرجلُ[12] .

وذكر النحاة صحّة الفصل بين النعت والمنعوت بالجملة المفسرة، في باب الاشتغال، وحملوا على ذلك قوله تعالى: {إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك}(13) .

وقول الشاعر:

ألا رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ [الوافر]

بجعل (جملة يدل) في موضع النصب، صفة لـ (رجلا) ، وقد فصلت بينهما جملة (جزاه اللهُ خيرا)[1] .

كما ذكروا صحة الاعتراض بينهما، كقوله تعالى[2] : {وإنَّهُ لَقَسَمٌ، لو تَعْلَمُون، عَظِيمٌ}[3] .

العطف:

ذكر النحويون أنّ الأصل ألا يُفصل بين العاطف والمعطوف بشيء، سواء بالمفرد أم بغيره[4] ، ثمّ اختلفوا.

فإن كان الفصل بالجملة فهو ممتنع، إلا في الضرورة الشعرية عند الجمهور؛ كقول الشاعر:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طوريٌّ وَلا خَلا الجِنِّ بِهَا إنْسِيُّ [الرجز]

إذ فصل بين العاطف (الواو)، والمعطوف (بها طوري) بجملة (خلا الجنّ)[5] . ذكر البغدادي أنّ ابن السّرّاج نقل جوازه، في السعة، عن الأحمر الكوفي(6) .

وأمّا إنْ كان الفصل بالمفرد ، ظرفا كان أو غيره، فأجازه الجمهور في السّعة، ومنعه الكسائي، والفراء، وأبو علي الفارسي؛" لأن العاطف كالنائب عن العامل، فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه، كما لا يفصل بين العامل والمعمول "[7] . وذكر بعضهم أنّ الفصل جائز بالظرف[8] ،

---

(7) أبو حيان: البحر المحيط 85/4.

(7) سورة المائدة الآية 48.

(8) العكبري: إملاء ما منّ به الرحمن 217/1، وأبو حيان: البحر المحيط 305/3، والبغدادي: خزانة الأدب 418/2.

(9) الرضي: شرح الكافية 75/1. وينظر أيضا: 99/1.

(10) ثعلب: مجالس ثعلب ص 529.

(11) السيوطي: همع الهوامع 275/3.

(12) الرضي: شرح الكافية 143/1، و 162. (13) سورة النساء الآية 176.

(1) أبو حيان: البحر المحيط 406/3، وابن هشام: مغني اللبيب ص 783.

(2) سورة الواقعة الآية 76.

(3) أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص 147.

(4) ابن هشام: شرح شذور الذهب ص 332، ومغني اللبيب ص 702، والبغدادي: خزانة الأدب 391/2.

(5) البغدادي: خزانة الأدب 3/2. (6) المصدر نفسه 3/2.

(7) الرضي: شرح الكافية 324/1. وينظر: السلسيلي: شفاء العليل 793/2ـ794.

(8) السيوطي: همع الهوامع 240/3.

في الضرورة الشعرية[9] . ومنعه بعضهم[10] . وقيد السلسيلي جوازه بعدم كون المعطوف فعلا؛ نحو قوله تعالى: {وجَعَلنا مِن بين أيدِيهم سَدًّا ومِن خَلْفِهِمْ سَدًّا}[11] ، فإنْ كان المعطوف فعلا، نحو: قام زيد وفي الدار قعد، فممتنع[12] .

وذكر الرضي أنه يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف، غير المجرور بالقسم، كقولك: قام زيد ثمّ واللهِ عمرٌو، وبالشرط، كقولك: أكرم زيدا ثمّ إنْ أكرمتني عمرا، وبالظن، كقولك: خرج محمد أو أظن عمرٌو، واشترط ألا يكون العاطف الفاء والواو؛ لكونهما على حرف واحد، فلا ينفكّان عن معطوفهما، ولا أم المتصلة؛ لأنّه يليها ما يلي الاستفهام الذي قبلها في الأغلب(13) .

ومن هذا الباب اشتراط البصريين لصحة عطف الظاهر على ضمير الرفع المتصل أو المستتر بلا قبح أنْ يفصل بينهما أحد ثلاثة أمور[14] ، وهي: الضمير المنفصل، كقوله تعالى: {لَقَدْ كُنْتُم أنْتُم وَآباؤُكُم فِي ضَلالٍ مُبِينٍ}[15] ، أو المفعول، كقوله تعالى: {جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَها وَمَنْ صَلَحَ}[1] ، أو لا النافية، كقوله تعالى: { مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا}[2] .

ونقل أبو حيان عن أبي عليّ الفارسيّ أنّه منع الاعتراض بين العاطف والمعطوف[3] ، غير أن أبا عليّ عرَض هذه المسألة في (المسائل الحلبيات) بما يفيد أنه يجيزها. قال: "وقد جاء ـ أي الاعتراض ـ بين المعطوف والمعطوف عليه فيما أنشده أبو زيد من قول الشاعر ..."[4] .

خلاصة:

وغاية القول أنّه ممّا تمتاز به العربيّة مرانة التركيب، ممّا يتيح تنوّعا في أساليب العربية، واتّساعا بها. والفصل بين الشيئين المتلازمين في التركيب اللغويّ مظهر من مظاهر الاتساع اللغويّ. إلا أن هذه الفصول اتخذت، لدى النحويين، وجهين متناقضين؛ وجه إيجابي، حسن، جائز، اتّسعت فيه العرب ما لم تتّسعه في غيره، وشاع في كلامها، ووجه سلبيّ، قبيح، مرذول حاولوا الحدّ فيه من هذا الاتساع، وتضيق ما جعلته اللغة انفساحا، برفضهم كثيرا من ظواهره، لأنّها لا تتوافق وما أصّلوه، وهو مبنيّ على مقولتهم: كلّما ازداد الجزءان اتصالا قوي قبح الفصل بينهما، وأن هذا الوجه، في الجملة، يقتصر فيه على الضرورة الشعريّة.

غير أن هذه الفصول، سواء أكانت حسنة أم قبيحة مرذولة، تقوم في مجملها مقام التوكيد، الذي به يتّضح الكلام، ويقوى نفيا أو إثباتا، ويزداد حسنا، وتبيينا.

هذا ما رأينا أن نعرض له مما وقفنا عليه في هذه الظاهرة، عسى أن يكون فيه التفاتة نافعة لكلّ من تبصر وتدبّر. وإنّما تزداد الفكرة والرويّة في مثل هذه المواضع من البحث، فلا ينفع فيها اعتناف، أو تعجل.

Abstract

---

(9) البغدادي: خزانة الأدب 341/2. وينظر: الشيخ يس: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح 136/2.
(10) ابن هشام: مغني اللبيب ص 418، و 702، وأبو حيان: البحر المحيط 232/5، والبغدادي: خزانة الأدب 391/2.
(11) سورة يس الآية 9.
(12) السلسيلي: شفاء العليل 799/2. (13) المصدر نفسه 324/1ـ325.
(14) ينظر: أبو حيان: النكت الحسان ص 129ـ130، والرضي: شرح الكافية 319/1، والسلسيلي: شفاء العليل 792/2.
(15) سورة الأنبياء الآية 54.
(1) سورة الرعد الآية 23.
(2) سورة الأنعام الآية 148.
(3) أبو حيان: البحر المحيط 85/1.
(4) أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص 147.

The objective here is that the flexibility of structure characterizes Arabic. This flexibility produces diversity and expansion in Arabic patterns. The partition between two linguistically correlated structures is one feature of linguistic diversity. Yet the grammarians adopted two inconsistent attitudes. The first is positive, good and conceivable to the extent that the Arabs adopted it much widely than other attitudes, and it became widespread in Arabic language. While the other attitude was negative, bad and mean. The Arabs tried to restrain it and to confined what the language made expanded through rejecting many features of distinction. Those features do not conincide with what they consolidated or what is built upon their saying: the more connection between the two parts increases, the more separation between them becomes repulsive. Such aspect, in the sentence, is only confined to the poetic license.

But the total distinctions whether they are good or bad, stand for assertion which illustrates speech, reinforces it positively or negatively and adds goodness as well as manifestation .

ثَبَت المصادر

- الأزهري خالد: شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، القاهرة، (دت).
- الأزهري أبو منصور: تهذيب اللغة، تحقيق وتقديم عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1964-1967م.
- الاستراباذي رضي الدين:شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، (دت).
- الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (دت) + تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط 1، مطبعة السعادة، مصر، 1955م
- الأنباري أبو البركات: - أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة بيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، (د ت).
- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين، دار الفكر، (دت).
- البغدادي عبد القادر: خزانة الأدب، دار صادر، بيروت ، (دت).
- ثعلب أبو العباس: مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، ط 2، دار المعارف بمصر، 1948-1949م.
- الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، 1976م.
- ابن جني أبو الفتح: - الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط 2، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (دت).
- سر صناعة الإعراب، تحقيق السقا وآخرين، ط 1، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1954م.
- اللمع في العربية، تحقيق حامد مؤمن، ط 2، عالم الكتب ومكتبة النهضة، بيروت، 1985م.
- ابن الحاجب جمال الدين: - شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب، بغداد، 1400هـ.
- الكافية في النحو، تحقيق طارق نجم عبد الله، ط 1، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة، 1986م.
- حمدي الجبالي: في مصطلح النحو الكوفي تصنيفا واختلافا واستعمالا، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1982م.
- أبو حيان الأندلسي: - ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى النماس، جـ 1، مطبعة النسر الذهبي، القاهرة، 1984م.
- البحر المحيط، مطابع النصر الحديثة، الرياض، (دت).
- تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق سدني جليزر، نيوهافن، 1367 هـ.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م.
- الخوارزمي أبو عبد الله: مفاتيح العلوم، تقديم، جودت فخر الدين، دار المناهل، بيروت، ط 1، 1991م.

- ابن الدهان سعيد بن المبارك: الفصول في العربية، حققه فائز فارس، ط 1، دار الأمل اربد، ومؤسسة الرسالة بيروت، 1988م.
- الزجاج أبو اسحق: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي، ط 1، دار الحديث القاهرة، 1994م.
- ابن السراج أبو بكر: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.
- السلسيلي أبو عبد الله: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق الشريف البركاتي، ط 1، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1986م.
- السهيلي أبو القاسم: نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، (دت).
- سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط 2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973 - 1977م + طبعة بولاق.
- السيوطي: همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م.
- الشلوبين أبو علي: شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق تركي العتيبي، ط 1، مكتبة الرشيد، الرياض، 1993م.
- الصيمري ابن إسحق: التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي مصطفى، ط 1، دار الفكر، دمشق، 1403 هـ.
- عباس حسن: النحو الوافي،ط 4، دار المعارف بمصر، (دت).
- ابن عصفور علي بن مؤمن: شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، العراق، وزارة الأوقاف والشئون الدينية (دت).
- ابن عقيل : - شرح ابن عقيل، دار الفكر، بيروت، ط 9، 1974م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق 1980م.
- العكبري أبو البقاء: إملاء ما منّ به الرحمن، تحقيق وتصحيح إبراهيم عطوة عوض، ط 2، البابي الحلبي، القاهرة، 1969م.
- علي الحمد ويوسف الزعبي: المعجم الوافي في النحو العربي، منشورات دار الثقافة والفنون، عمّان، 1984م.
- الغلاييني مصطفى: جامع الدروس العربية، ط 3، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، 1973م..
- ابن فارس أبو الحسين أحمد: مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ط 2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، 1969 - 1972م.
- الفارسي أبو علي: المسائل الحلبيات، تحقيق حسن هنداوي، ط 1، دار القلم دمشق، ودار المنارة بيروت، 1978م.
- الفراء أبو زكريا: معاني القرآن،ط 2، عالم الكتب، بيروت، 1980م.
- الفيروز أبادي: القاموس المحيط، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1977م.
- القزويني جلال الدين: التلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، (دت).
- الكنغراوي صدر الدين: الموفي في النحو الكوفي، شرح محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق، (دت).
- المالقي أبو جعفر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق، أحمد الخراط، ط 2، دار القلم، دمشق، 1985م.
- ابن مالك جمال الدين: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، (دت).
- المبرد أبو العباس: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخلق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (دت).
- المجاشعي أبو الحسن: شرح عيون الإعراب، حققه وقدم له حنا حداد، ط 1، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1985م.
- المرادي الحسن بن قاسم: الجنى الداني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م.
- ابن منظور محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، (دت).
- النحاس أبو جعفر: إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، ط 3، عالم الكتب، بيروت، 1988م.
- الهروي علي بن محمد: الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1982م.
- ابن هشم جمال الدين:- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 6، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1980م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق وتعليق عباس الصالحي، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1986م.
-شرح جمل الزجاجي، دراسة وتحقيق علي محسن عيسى، ط 2، عالم الكتب، بيروت، 1986م.
- شرح شذور الذهب، دار الفكر، بيروت (دت).
-شرح قطر الندى وبل الصدى،ط 11، مطبعة السعادة، مصر، 1963م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط 3، دار الفكر، دمشق، 1972م.
- ابن يعيش موفق الدين: شرح المفصل، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المثنى القاهرة، (دت).